الفصل الخامس

الطبقة العاملة والحرب العالمية الأولى

obeikandl.com

انتعشت

حركة الطبقة العاملة المصرية ـ كما رأينا ـ فى الفترة من ١٩٠٧ الى ١٩١٤ نتيجة لعوامل عديدة ومتشابكة كان أبرزها، الصحوة الوطنية بقيادة الطبقة الوسطى وجماعات المثقفين ، والارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة ونمو مظاهر التناقض بين العمل ورأس المال وخاصة فى وحدات الانتاج التى سيطر عليها الرأسمال الأجنبى ٠

ولم تنجح الاجراءات الادارية التى اتخذتها سلطات الاحتلال والحكومات الموالية فى الحد من نمو حركة الطبقة العاملة ، كما لم يمنع نكوص الحكومة عن الاعتراف القانونى بالتنظيم النقابى ، نمو هذا التنظيم واتساع نشاطه وانتقال قيادته الى العناصر الوطنية من العمال ٠

وجاءت الحرب العالمية الأولى ، وامتدت سنواتها المريرة من ١٩١٤ الى ١٩١٨ ، فخلقت ظروفا جديدة فى حياة الشعب المصرى كانت فى مجموعها ذات تأثير مضاد على حركة الطبقة العاملة ، وان ساعدت على نموها العددى وحفزتها لمواجهة مقتضيات النضال الوطنى فى أعقاب الحرب ٠

ولسنا بحاجة هنا الى الخوض فى مجال الافتراض برسم صورة براقة لاحتمالات نمو الطبقة العاملة المصرية ومستقبل حركتها لو قدر ألا تنشب الحرب ٠ فالحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الحرب العالمية الأولى أعلنت فى فترة كانت الطبقة العاملة المصرية مقبلة على تأكيد جانب كبير من حقوقها ومن مطالبها

الاقتصادية . وباعلان الحرب وجدت هذه الطبقة نفسها فى ظروف جديدة ، كان لها ابعد الأثر فى نموها وحركتها سنوات طويلة .

والواقع أنه لم يمض على نشوب الحرب أكثر من شهرين حتى صدر قانون منع التجمهر (١٨ أكتوبر ١٩١٤) الذى اعتبر «تجمهرا» كل اجتماع من خمسة أشخاص على الأقل فى طريق أو محل عام ولو لم يكن له قصد جنائى . وجعل عقوبة المخالفة الحبس لمدة أقصاها ستة شهور أو غرامة أقصاها عشرون جنيها . كما تضمن أحكاما بتشديد العقوبة الى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة عند تفريق التجمهر .

وتلى ذلك القانون ، اعلان الأحكام العرفية ووضع رقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر١٩١٤ ، ثم اعلان الحماية البريطانية على البلاد فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ وتعطيل الجمعية التشريعية .

لقد كان صدور هذه القوانين والقرارات ضربة شديدة للطبقة العاملة ، اذ أنها كانت تعنى فى الواقع تجريد العمال من أسلحة العمل الجماعى، وشل حركتهم فىالعمل الاقتصادى والوطنى ، كما كانت تعنى أنه اذا تعرض العمال ونقاباتهم لاجراءات تعسفية منجانب أصحابالعمل ـ وخاصة الشركات الأجنبية والادارات الأوربية فى المرافق ـ فلن تتاح لهم فرصة لمقاومتها بسلاح الاضراب أو بالعمل النقابى الذى مارسوه فى سنوات ما قبل الحرب .

وكانت النتيجة الحتمية لهذه القوانين والقرارات ـ اذا ـ وكما أكد كاتب بريطانى « أن أصبحت المنظمات والصحف الوطنية مخنوقة طيلة أيام الحرب » . ومن المحقق أن سلطات

الاحتلال قد وجدت ضالتها في هذه الظروف الاستثنائية لتوجه ضربتها الى العناصر الوطنية البسيطة بحجة تأمين جهود الحرب في المنطقة . ولم يكن غريبا ان يكون الحزب الوطني ، أول من يتلقى الضربة ، باعتباره أنشط الاحزاب الوطنية وأكثرها عداوة للاستعمار وأقدرها على الاتصال وتحريك العمال والفئات الشعبية الاخرى . وقد قامت سلطات الاحتلال بحملة اعتقالات واسعة ضد رجال هذا الحزب . كما هاجمت مقراته وأنديته العمالية ومدارس الشعب التي أنشأها للعمال ، وضبطت أوراقها ودفاترها وسجلاتها . وكان من أبرز رجال الحزب الذين اعتقلوا أو نفوا أو حددت اقامتهم عدد من العناصر الوثيقة الصلة بالطبقة العاملة والعاملين في الحقل النقابي وخاصة في نقابة الصنائع اليدوية وفروعها ونقابة عمال الترام ، مثل :

أحمد لطفي بك

عضو شرف جمعية عمال ترام القاهرة

أحمد أفندي رمضان زيان

رئيس نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية

محمد عوض جبريل

سكرتير نقابة الصنائع اليدوية بالاسكندرية

وباعلان الحرب اشتدت وطأة الحياة على أبناء الطبقة العاملة نتيجة للغلاء وارتفاع أسعار السلع الأساسية والضرورية . وتشير الأرقام القياسية للأسعار خلال سنوات الحرب بأن الأسعار ارتفعت من سنة الأساس (١٩١٤ ـ ١٠٠) الى ٢١٦

عام ١٩١٨ أى عند نهاية الحرب . وتظهر وصاة الغلاء اذا استعرضنا بعض الارقام القياسية للاسعار حسب المواد والسلع . فقد ارتفعت أسعار الذرة بنسبة ٨١٪ والارز ٧٢٪ والفول ١١٤٪ والقمح ١٣١٪ والسكر ١٩٤٪ والبترول ١٠٣٪ وبلغ سعر الفحم ٩ أمثال ما كان عليه قبل الحرب .

ومن المحقق أن الجهود المتواضعة التى بذلتها الحكومة لتثبيت الأسعار او ابطاء حركتها نحو الارتفاع لم تكن فعالة . ويبدو ان « لجان التسعيرة » التى تشكلت فى المدن والاقاليم قد عجزت عن أداء مهمتها الاساسية نتيجة لتلاعب التجار فى المدن، واهمال العمد فى الريف حيث « لا يستمعون الى تنفيذ التسعيرة ما داموا قادرين على ابتياع حوائجهم بالاسعار التى ترضيهم » (الأهرام ٢٢ يناير ١٩١٦) .

وفى الوقت الذى كان العمال يعانون هذه الصعوبات ، ظهرت حركة بين أصحاب الاعمال (الأجانب والوطنيين) وخاصة فى المهن والصناعات التى تأثرت بالحرب فى سنواتها المبكرة ، تستهدف خفض الأجور وتوفير العمال . وقد أدت هذه الحركة ـ ضمن عوامل أخرى ـ (مثل عرقلة حركة التجارة الخارجية ، ورحيل بعض أصحاب الاعمال من الأجانب وتصفية أعمالهم ، ووقف مشروعات البناء والتشييد) الى ظهور البطالة واستفحالها بين العمال الوطنيين والاجانب على حد سواء . وكانت صناعة السجاير ـ بالذات ـ من الصناعات التى تأثرت كثيرا لوقف تصدير منتجاتها من ناحية وصعوبة استيراد الكميات الكافية من الدخان لانتاجها .

وفى تقديرنا أن انتشار البطالة بالصورة التى انتشرت

بهـا عام ١٩١٤ ، ١٩١٥ فى القـاهرة والاسكندرية ، كانت ظاهرة جديدة تماما فى المجتمع المصرى ، وهى ظاهرة وثيقة الصلة بنشـوء العلاقات الرأسمالية فى الاسـتخدام وظاهرة مرافقة للطبقة العاملة وحركتها ٠

فعند اعلان الحرب أخذت تتردد أنباء البطالة وانتشارها فى البـلاد ، وأن « القطر المصرى يضم اليوم جيشا من العمال لا عمل لهم يرتزقون منه ولا معين ينشلهم من ضيقهم وفاقتهم وأن هؤلاء يزيد عددهـم على عشرة آلاف عامل » ٠ واتفقـت الأنباء فى تفسيرها لهذه الظاهرة باعتبارها نتيجة « للأحوال الحاضرة » ٠

ويبدو أن الحكومة لم تعر المشكلة اهتماما كبيرا فى بادىء الأمر ، ولكنها لم تلبث أن تنبهت لخطورتها عندما تكررت فى القاهرة والاسكندرية حوادث التجمهر والمظاهرات والمسيرات من جانب العمال العـاطلين ٠ ففى الاسكندرية (٣١ أغسطس ١٩١٤) مثلا ـ تجمع نحو ١٥٠٠ عامل من العاطلين أمام دار المحافظة « طالبين عمـلا أو قوتا يسـدون به جوعهم » ٠ وكان قومندان الخفر ورجاله يحافظون على النظام وينصحوهم بالذهاب الى أقسام البوليس لقيد أسمائهم وحرفهم حتى تسعى الحكومة والبلدية لتدبير الأعمـال لهم « أماالغرباء فانهم يرسـلون الى بلادهم » ٠

وفى القاهرة ـ تجمهر العمـال العاطلون أيضا يوم ٢ سبتمبر ١٩١٤ وسـاروا الى المحافظة لتقـديم شكواهم ، كما نظموا مظاهرات صاخبة مروا بها فى الشوارع الكبرى بالمدينة ودور الصحف ، ويبدو أن هذه المظاهرات قد تطورت بقدر من

العنف والاصطدام فتدخل البوليس لتفريقها. وأصدرت نظارة الداخلية بيانا الى الصحف لتهدئة الخواطر والتهوين من الحوادث يقول :

« في صباح هذا اليوم قام بعض العاطلين من العمال بمظاهرة في شوارع العاصمة يقصدون بها لفات أنظار الحكومة والصحافة الى أمرهم فانضم اليهم فريق من الغوغاء والعمال ووقعت منهم اساءات صغيرة لا أهمية لها بالمرة ، ولكن أصحاب المحال التجارية الواقعة في الطريق الذى مر منه المتظاهرون تولاهم الانزعاج والخوف فبادروا الى اغلاقها . وقد تمكن أولياء الأمر الذين سارعوا الى مكان الحادث من تفريق جموع المتظاهرين في الحال وبدون تكبد عناء وألقوا القبض على بعض الأشخاص ثم باشروا التحقيق لمعرفة المحرضين على هذه الحركة . ومما ينبغي ذكره انه لم يستعمل أحد سلاحا ما ، وأن الحالة الآن عادت الى ما كانت عليه من نظام » .

واذا كان هذا البيان الرسمي يتعمد التخفيف من وطأة الحادث والتهوين من قدر المظاهرات فان ثمة ما يشير الى خطورتها وشدتها . فقد قام البوليس بالقبض على ١٥٠ من العمال العاطلين « والرعاع » الذين انضموا اليهم وأحيل منهم الى النيابة نحو خمسين عاملا . وقسمت النيابة المتهمين الى ثلاثة أقسام :

١ ـ المتظاهرون في الدرب الأحمر والخليفة .

٢ ـ المتظاهرون فى بولاق ٠

٣ ـ المتظاهرون فى الجمالية وباب الشعرية ٠

كما وجهت اليهم تهمة النهب واتلاف البضائع بطريق التجمهر والاغتصاب بالقوة الاجبارية ، وطلبت تطبيق قانون العقوبات عليهم ٠ ولعل هذه كانت أول قضية يستخدم فيها قانون التجمهر ، ولا يخفى أنه يستخدم ـ أولا فى المحل الاول ـ ضد العمال والطبقة العاملة ٠

وتكشف الاجراءات التى اتخذتها النيابة أن المتظاهرين قد لقوا تأييدا وعطفا من بقية فئات الشعب ، وهم من أسماهم بعض الصحفيين « بالرعاع » ، كما تكشف فى الوقت ذاته كيف انتشرت المظاهرات فى عدد كبير من الأحياء الوطنية بالقاهرة ٠

وازاء تفاقم المشكلة قررت الحكومة تأليف لجنة للنظر فى ايجاد حل للبطالة برئاسه جعفر بك ولى وكيل الداخلية وعضوية « سعادة » حكمدار بوليس العاصمة و « جناب » الدكتور مدير قسم البلديات بنظارة الداخلية ومندوب من قبل نظارة الأشغال العمومية ٠ ومن الواضح الآن أن مثل هذه اللجنة ما كان يمكنها أن تقدم حلا جذريا وعاجلا لمشكلة البطالة فى الظروف التى خلقتها الحرب ، فما كان فى مقدورها أن تعيدهم الى أعمالهم الأصلية أو تفتح لهم بابا جديدا للاستخدام ٠ ولهذا اتجهت اللجنة ـ فى مواجهتها للمشكلة ـ اتجاها خيريا بحتا ويظهر ذلك بوضوح من خلال دراسة المقترحات الساذجة التى رددتها اللجنة مثل

١ ـ الطلب من ديوان الأوقاف انشاء مخابز لتوزيع الخبز على العمال العاطلين ٠

٢ ـ توزيع دعوة للأعيان للاكتتاب بما يجودون به لهذا الغرض ٠

٣ ـ جمع النقود لاعانة العمال على أن تودع أمانة فى خزينة المحافظة ٠

وطرأت على اللجنة فكرة استخدام العمال العاطلين فى نقل تلال السباخ ـ فى ضواحى القاهرة ـ وبيعه لحسابهم ٠ ولكن نظارة الزراعة التى كلفت ببحث هذا الاقتراح قررت أن هذه التلال لا تحتوى على مقادير النتروجين الكافية التى توجد عادة فى السباخ الذى يحسن استعماله للأطيان ، وعليه لا يمكن بيع ما يستخرج منها كسباخ نافع وبالتالى يمكن تشغيل العمال العاطلين فى ذلك وكل عمل يعمل من هذا القبيل يكون باطلا وبلا فائدة » ٠

ولم يختلف موقف المسئولين فى الاسكندرية عن موقف لجنة جعفر ولى فى القاهرة ففى الاسكندرية عرضت البلدية تشغيل العمال العاطلين « رجالا ونساء » فى نقل الأتربة بالشاطبى نصف نهار يوميا بالشروط الآتية :

أولا : العمل المعروض هو عبارة عن أشغال أتربة بجهات الشاطبى والابراهيمية وغيرها ٠

ثانيا : مواعيد العمل من الساعة السابعة صباحا الى الساعة الواحدة ظهرا ٠

ثالثا : الأجور هى ٣ قروش مصرية فى اليوم للرجال، ٢ قرش للنساء ٠

رابعا : دفع الأجور يكون يوميا بعد انتهاء مواعيد العمل ٠

خامسا : الأدوات اللازمة للعمل تقدمها البلدية ٠

سادسا : يراقب العمل ملاحظون يكونون تحت ادارة مفتش ، فاذا لم يكن العمل قد أجرى بكيفية مرضية فان الاجر ينقص أو يقطع بالمرة ٠

سابعا : كل عامل يرتكب عملا من أعمال سوء السلوك أو يخل بالنظام أو يتعمد عدم اطاعة الأوامر يفصل من العمل ٠

ثامنا : يكون العمل ستة أيام فى الأسبوع ويعطل الجمعة ٠

تاسعا : تعد البلدية فى محلات الأشغال الماء اللازم للشرب والمعدات الصحية ٠

عاشرا : يبتدىء العمل من يوم الثلاثاء أول سبتمبر القادم ، وعلى كل من أراد من أى جنسية كان ــ أن يشتغل بالشروط السابق ذكرها أن يحضر الىمحلات الشغل بالقرب من حمامات الشاطبى ٠

وفى بورسعيد عرضت شركة الملح استعدادها لتشغيل ستمائة عامل وطنى ومائتين وخمسينعاملا أجنبيا فى أعمالها هناك ، بأجر يومى ٨ قروش واستعدادها لتغطية نفقات

سفرهم الى بورسعيد . وقد تقدم للعمل من العاطلين بالاسكندرية نحو خمسمائة عاملا .

ومن الطريف أنه فى الوقت الذى اشتدت فيه مشكلة البطالة على هذا النحو نعلم أن «مجلس الصحة والكوربينتينات فى الاسكندرية » قام بتوفير ١٥٠ عاملا من عماله (أغسطس ١٩١٤) .

وأظهرت فئات الشعب المختلفة اهتماما عاطفيا بالعمال العاطلين ، فتألفت لجان من « الأعيان والمحسنين » لاعانتهم . فالسيد عبد الفتاح الصحن التاجر فى الاسكندرية يوزع رقاع دعوة لجمهور من الوجهاء والتجار الوطنيين لحضور اجتماع لتأليف لجنة تسعى لتخفيف ويلات العمال العاطلين وتتلقى الصحافة سيلا من المقترحات لحل المشكلة مثل الاستيلاء على نحو ٢٢ ألف جنيه ملكا « للمؤتمر المصرى » لاغاثة العاطلين ، واقتراح بوقف الدراسة فى الأزهر ثلاثة شهور وصرف الجراية المخصصة للمجاورين للعمال العاطلين، واقتراح بفرض ضريبة على التجار — من قرش الى خمسة قروش — لمساعدة العمال العاطلين .

ووجدت مشكلة البطالة أصداء قوية فى الأدب والشعر، وعمرت الصحف بمقالات — بعناوين مثل « الرغيف » ، « قراؤنا يموتون جوعا » ، « صريع الرغيف » ، « التعطل » ، « العمال العاطلون » ... الخ . ونقرأ فى الشعر للخفاجى يقول :

أين ظهورنا القوم الكرام ... وفى بلداننا النجب الفخام
ويحيا العاطلون وهم عراة ... جياع لا لباس ولا طعام
وتبكى حولهم جوعا عيال ... هزيع الليل يسكتها المنام
وكانوا قبل ذلك فى نعيم ... لهم مال وعندهمو حطام
فساق اليهم الدهر الرزايا ... وجاء اليهمو الخطب الجسام

ويستثير الشاعر عبد الرحمن سالم ، العمال العاطلين فيقول :

برح اليوم بالظهور الخفاء ... فكلوا الاغنياء يا فقراء
امضغوهم وعلقوا الاثم فى ... جيدى فهم بانتحارنا الاثماء
وابلعوهم وكلكم مستعد ... لابتلاع الأحجار لولا الحياء

ولم يكن فى مقدور النقابات ، التى شلت ظروف الحرب حركتها وسلبتها أسلحتها أن تنبرى للدفاع عن العمال العاطلين ، أو تتصدى للدفاع عن أجورهم أو حقهم فى الاحتفاظ بوظائفهم . ولهذا فاننا نلاحظ اكتفاء النقابات بأسلوب تقديم الالتماس والشكوى ومخاطبة جانب العاطفة واستثارة الشفقة على قضاياهم .

واضح أن هذا الأسلوب يعتبر أسلوبا متخلفا اذا قورن بأساليب العمل الجماعى التى عرفناها مثل الاضراب والاعتصام .

فعمال السجاير فى القاهرة ، الذين عودونا على استخدام سلاح الاضراب قبل اعلان الحرب ، يبعثون برسالة استعطاف الى الصحف (نشرتها الأهرام فى ٣١ أغسطس ١٩١٤) بتوقيع هاشم سيد ومخلوف السباك ومنير سمتون ، تقول :

« نحن لفافى السكاير اجتمعنا اليوم وعددنا نحو الثلاثة آلاف وانتخبنا منا وفدا قابل سعادة محافظ القاهرة وعرض على سعادته سوء مصيرنا، فأجاب سعادته للوفد أنه لا يتسنى له عمل أى شىء الآن ونحن نلجأ الى « الأهرام » خادم الانسانية » ٠

وتعلق جريدة الأهرام على هذا الاستعطاف فتقول : « يبدو لنا أن مسألة عمال السكاير من أعقد المسائل بل هى فى نظرنا « مسألة العمال » الوحيدة فى هذا القطر ٠

« فعمال السكاير فى أزمة دائمة منذ عشر سنين فكيف بهم الان وقد نشبت الحرب وانقطع أو قل تصدير السكاير الى خارج القطر ٠ فالواجب على الشركات التى استخدمتهم وربحت من عمل أيديهم أن تتدبر بأمرهم وأن تتفق معهم جميعا على طريقة تبقى لهؤلاء العمال رزقهم الى أن تزول الأزمة وتعود المياه الى مجاريها ٠ ولا نظن أن الشركات تخسر كثيرا اذا أبقت العمال فى عملهم وأنقصت العمل قليلا وجمعت ما يلفونه فى مخازنها الى أن يتسنى تصديره ٠ انها بهذه الوسيلة تخدم من خدموها وترحمهم ولا تعرض نفسها للخسائر التى لا قبل لها عليها » ٠

وفى الاسكندرية نجد نقابة الصنائع اليدوية ترفع عريضة الى عطوفة القائم مقام الخديوى تشرح فيه « الحالة السيئة التى وصل اليها العمال فى الظروف الحاضرة وانها

رأت أن ترفع ظلامتهم الى عطوفتكم ملتمسين النظر فى أمرهم والعمل على اصلاح حالهم » ٠

وهكذا نلاحظ أن الاسلوب الغالب على حركة الطبقة العاملة هو أسلوب الالتماس واستثارة العطف ، بعد أن كان أسلوبها المتطور فى فترة ما قبل الحرب هو الاعتصاب والاضراب ، بل والصدام العنيف ـ أحيانا ـ عندما تتدخل الحكومة بقوات البوليس والأمن ٠

وصحيح أن أسلوب الالتماس والشكوى قد وجد أيضا فى فترة ما قبل الحرب ، ولكنه يستخدم جنبا الى جنب مع أساليب العمل الجماعى التى عرفناها، باعتباره وسيلة مساعدة للظفر بتأييد أو عطف الجمهور والسلطات للاعتصاب ذاته ٠

ولعل النكوص عن أسلوب العمل الجماعى ـ بعد اعلان الحرب وفى ظل ظروفها ـ هو الذى حفز العمال العاطلين ـ كما رأينا ـ الى التجمهر التلقائى ومحاولة أخذ الأمر بأيديهم واحداث الشغب فى شوارع القاهرة والاسكندرية ، ما دامت النقابات والأحزاب الوطنية المؤيدة لها قد عجزت عن استخدام أساليب العمل الجماعى الفعالة فى هذه الظروف ٠

السلطة أو فرقة العمل المصرية :

لم تكن القوانين الاستثنائية ، وارتفاع تكاليف المعيشة، وشبح البطالة هى الحصيلة الوحيدة للحرب أو سمة الظروف التى خلقتها وطحنت بها الطبقة العاملة المصرية ٠ لقد كان ينتظر هذه الطبقة فوق كل ذلك الكثير من الأحداث والمشاق بسبب الحرب ٠

ولعل أبشع ما أصاب الطبقة العاملة المصرية ـ والفلاحين طبعا خلال سنوات الحرب هو حشدهم جماعات وقطعانا فى « فرقة العمل المصرية » أو ما أطلق عليه العامة تعبير « انشغل فى السلطة » .

فما هى قصة هذه الفرقة ؟ وما هى حقيقة تشكيلها ؟ وما هى آثارها فى حياة الطبقة العاملة المصرية ؟

لقد تشكلت هذه الفرقة مع بداية الحرب وتحرك الحملات التركية فى اتجاه قناة السويس (فبراير ١٩١٥ ثم أغسطس ١٩١٦) وذلك لسد حاجه القوات البريطانية الى الايدى العاملة لاستخدامها فى الاعمال المدنية وأعمال الانشاء الضرورية للجهود الحربية مثل تعبيد الطرق ومد خطوط السكك الحديدية وحفر الآبار والخنادق واقامة الاستحكامات ومد أنابيب المياه وطمرها تحت الرمال ونقل أدوات التليفون والتلغراف والمهمات والذخائر .

وقد استخدمت هذه الفرقة على نطاق محدود فى منطقة القنال وسيناء ثم حدث توسع تدريجى فى استخدامها فى الصحراء الغربية ثم فى فلسطين والعراق والدردنيل وفرنسا .

ويؤكد الكاتب الانجليزى ايلجود هذه الحقائق فى كتابه « مصر والجيش » ـ فيقول (ص ٢٣٨) :

« بدأ تنظيم فرقة العمل المصرية بداية متواضعة، فاستجابة لطلب الحملة العسكرية البريطانية للبحر الأبيض فى أغسطس ١٩١٥ ، جمع ٥٠٠

عامل من صعيد مصر وأرسلوا الى جزيرة مودروس Mudros وكان نجاح عملهم فى هـذه الجزيرة حافزا لوصول طلبات اخرى على العمال المصريين. ويوم الانسحاب من غاليبولى كانت فرقة العمـل المصرية تضم ٣٠٠٠ رجل من الصعيد » .

وأضاف الـكاتب (ص ٢٤٠) يقـول : « بين خريف ١٩١٥ وربيع ١٩١٦ تم حشد ٨٥٠٠ عامل مصرى للعمل فى العراق فضلا عن ١٠٥٠٠ عامل للعمل فى فرنسا » .

واذا كانت الفرقة قد تشكلت فى بادىء الأمر من اعداد غير كبيرة وبقدر من «التطوع والتعاقد الاختيارى» للعمل مع العمال المصريين ، فانهـا لم تلبث أن تضخمت تضخما كبيرا **حتى قدر مجموع العـاملين فيها حتى نهـاية الحرب بمليون ومائة وسـبعين الف عامل** . وتحول الانضـمام اليهـا من أسلوب « التطوع والتعاقد الاختيارى » الى أسـلوب القسر والسخرة والعمـل الجبرى . ويشـهد بذلك المارشال ويفل مؤلف كتاب « اللنبى فى مصر » اذ يقول :

« ازدادت حاجات الجيش ـ كلما تقدمت حملاته ـ الى العمال والحيوانات والمواد الغذائية ولم يعد التطوع يكفى وحده للوفاء بها وبذلك لم يجد رجال الحرب ـ وسـيلة للحصول على حاجاتهم ـ سـوى الضغط على الحـكومة المصرية وأدى ذلك بدوره فى النهاية الى أشنع صور الضغط فى القرى . فراحوا يجندون الناس رغم ارادتهم فى فرقة العمال .. »

ويؤكد هـذه الحقيقة أيضـا السـير فالنتين تشيرول فى كتابه عن «المسألة المصرية» حيث يقول : أخذ الجند والبوليس يرتادون الريف ليجلبوا « المتطوعين » الى مراكز العمـل تحت حماية عسكرية . أما السلطات العسـكرية البريطانية فكانت فى حاجة الى الرجال فلم تكن تهتم بشىء » .

ولا جدال فى أن فتح باب الاسـتخدام فى خدمة القوات البريطانية فى بداية الحرب قد جذب جماعات من العمال العاطلين الذين لم تجد الحكومة حلا لتعطلهم . وتجد تأكيدا لذلك فيما نشرته جريدة الأهرام (مارس ١٩١٦) حيث تقول :

« وجد العمال العـاطلون وغيرهم من الأشخاص الذين الفوا العمل الفرصة سانحة للالتحاق بخدمة السلطة العسكرية التى تعطى الفاعل أجرة فى اليوم لا تقل عن سـبعة قروش ، فقدموا طلباتهم فقبلتها السـلطة وكشف عليهم طبيـا فى قسـم الخليفة. وبلغ عدد الذين كشف عليهم نحو ستمائة شخص ، وصرفت لهم المرتبات مقدما على يد ضابط وسيسافرون الى الاسكندرية ومنهـا الى الجهة التى تعينها لهم السلطة العسكرية »[١].

والواقع أننا ينبغى أن نأخذ مثل هـذا الخبر بحذر كبير رغم ما يكشفه من بيانات قيمة عن الأجور واجراءات الاستخدام والـكشف الطبى ثم الترحيل . ففى تقـديرنا أن الغرض من نشره فى بداية عام ١٩١٦ كان محـاولة لتصـوير الأمر وكأن الاستخدام يقوم على الاختيار والتعـاقد الحر بين السـلطة العسكرية والعمال المصريين ، فى الوقت الـذى كان الخطف

والتشغيل الجبرى هو الأسلوب السائد لتزويد الفرقة بالعمال والفلاحين ٠

ولم تكتف السلطة العسكرية البريطانية بفرقة العمل المصرية فتحولت الى رديف الجيش المصرى البالغ عددهم ١٢٫٠٠٠ لاستخدامهم فى « التشهيلات اللازمة للدفاع عن قنال السويس » فاستصدرت قرارا فى ٢٠ يناير ١٩١٦ بجمع الرديف » وتم جمع أفراده قسرا من المدن والريف وكدستهم فى معسكرات تحت أسوأ الظروف استعدادا لترحيلهم للعمل ٠

وقد حاول هؤلاء الاحتجاج على مانزل بهم من عسف وما يتعرضون له من اهانة واستغلال فنظموا مظاهرة أمام سراى عابدين فى ٢٩ يناير ١٩١٦ والايام التالية ، ووقع بينهم وبين رجال البوليس انراكب صدام عنيف دون جدوى ٠ واضطرت السلطة العسكرية الى ترحيلهم بعيدا عن العاصمة ٠

اذا كانت هذه الصورة المتلاحقة تلقى بعض الضوء على أساليب الاستخدام فى « فرقة العمل المصرية » **فكيف كانت ظروف العمل وشروطه** داخل هذه الفرقة ؟

ان الستار الكثيف الذى أسدل على أحوال العمل فى هذه الفرقة كان عملية متعمدة من جانب السلطات البريطانية بحيث لايزال من العسير الى الآن الكشف بالكامل عن شروط العمل والمعاملة التى كان يلاقيها العمال المصريون ٠ ومع ذلك فقد تسربت بعض أنباء هذه الأحوال من خلال كتابات ومذكرات

المعاصرين . ومن هذه الأنباء مانشرته جريدة « رائد العمال » الانجليزية فى ٣ أبريل ١٩١٩ وجاء فيه ما يلى (١) :

« وضع نظام للتطوع ظهر عدم كفايته ، فصدرت الأوامر بأخذ العمال من الحقول بالاكراه ، وطريقته أن يدخل رجال الحكومة القرية ينتظروا رجوع الفلاحين الى منازلهم فى الغروب ، فيحدقون بهم كالأنعام وينتقون خيرهم للخدمة فاذا رفض أحدهم هذا « التطوع الجبرى » ، جلد حتى الاقرار بالقبول ، وعلى هذا النحو ساقوا اطفالا من سن ١٤ سنة وشيوخا من سن السبعين ويزيد ! وأما الكشف الطبى فكان حديث خرافة ، فكانت تساق الجموع المريضة من هؤلاء المساكين لتأدية الأعمال الحربية ، والكرباج كفيل بتسخيرهم من غير حساب فى الأعمال الشاقة ، وأصبح الجلد من الأعمال اليومية ، وكلف الأطباء بتنفيذ الجلد والكشف على المرضى فى بقعة واحدة ، حتى خاف المرضى الخلط بين صفوفهم وصفوف المقدمين للجلد وان سوء الغذاء ورداءة الكساء وقلة الغطاء ، فضلا عن عدم وجود الخيام ، حيث يلتحف هؤلاء المساكين السماء ويفترشون الغبراء جعل هؤلاء الآدميين فريسة الأمراض الوبائية كالتيفوس وغيره ، وضاعف فى تأثيره ذلك الجوع والبرد ،

---

(١) نقلت عن كتاب « ثورة ١٩١٩ » للأستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ٥٥

فكانوا يموتون كالذباب فى الصحراء ، وان كشف شهداء الأمراض والموتى تضخم ولكن من أين لنا به ؟ (١) ... وقد بلغت قسوة المعاملة حدا لم يأمن معه المرضى التقدم لطلب العلاج ، وكثيرا ما أعيد عمال القرى بعد أن أرجعوا لعدم لياقتهم وذلك بواسطة نظام « التطوع الاجبارى » وكثيرا ما رفض السماح لهؤلاء العمال بالعودة الى بلادهم عند انتهاء مدتهم حسب الوعود المعطاة لهم » .

ان قراءة هذه الأنباء النادرة عن أحوال العمل والحياة فى «فرقة العمل المصرية» انما يؤكد **أن مأساة المليون عامل (٢) الذين تشكلت منهم هذه الفرقة لا تزال تنتظر الكثير من الجهد للكشف عن فصولها الحقيقية** ، وعما انطوت عليه من استغلال بشع للعمال والفلاحين واستهانة بالأرواح واهدار لكرامة الانسان .

ان المختصر المفيد لقصة فرقة العمل المصرية هى أن السلطات العسكرية البريطانية قد ردت الاستخدام الحديث والتعاقد الحر فى مصر الى نوع من الاستخدام الجبرى والعبودية . ان هذا المستخدم الجديد الذى جاء مع الحرب ، وفى ظروفها المريرة ، قد أهدر القيم السائدة فى سوق العمل الرأسمالى

---

(١) ذكر الينور بيرنز فى كتابه « الاستعمار البريطانى فى مصر » ترجمة أحمد رشدى ص ٧٧ أن قسم النقل بالجمال التابع لفرقة العمل المصرية سجل ٧١٣ حالة وفاة بين العمال المصريين .

(٢) أليس هذا الموضوع جديرا باهتمام الكتاب والفنانين الاشتراكيين فى الأدب والسينما والمسرح المصرى ؟

ورجع بها قرونا الى شكل من أشكال السخرة أو هى السخرة ذاتها ٠

ولم يكن فى مقدور الكتاب البريطانيين أن ينكروا هذه الحقيقة « فايلجود Elgood فى كتابه عن « مصر والجيش » يعترف بأن العملية كانت « شكلا من أشكال السخرة » ، ولكنه حاول أن يلقى المسئولية على الحكومة المصرية ذاتها ، ومع ذلك فانه لم ينكر أن الجيش البريطانى هو الذى ألح على الحكومة أن تجعل الحشد فى هذه العملية اجباريا على كافة القرى والمدن المصرية وأنه طلب فى شهر مايو ١٩١٧ فقط ١٧ ألف رجل وارتفع هذا الرقم الى ٢٦ ألفا فى شهر يونيو عام ١٩١٨ ٠

وأهمية استكمال دراسة هذه القصة لاترجع فقط الى أنها قصة لاستغلال الطبقة العاملة المصرية ، بل ولأنها كانت ـ فى رأى الكثيرين ـ سببا رئيسيا من أسباب ثورة ١٩١٩ فالآلام التى عاناها الأهلون من السلطة العسكرية ـ كما يقول الرافعى ـ كانت من أهم أسباب نقمة الشعب على السياسة البريطانية وتحفزه للثورة » ٠

الحرب والنمو الصناعى :

واذا كانت الظروف التى فرضتها الحرب العالمية الأولى فى مصر قد خلقت كل هذه الصعوبات للطبقة العاملة المصرية فضلا عن شل حركتها وتبديد تنظيماتها فان هذه الظروف ذاتها قد دفعت بالطبقة الوسطى الناشئة خطوات الى الأمام وساعدت على تحريكها وتوسيع آفاق نموها فى المستقبل ٠

فقد أدى قيام الحرب العالمية الأولى واغلاق البحر الأبيض المتوسط الى صعوبة ورود الكثير من المنتجات الأجنبية ، وكان على مصر أن تغطى الكثير من احتياجاتها فضلا عن سد مطالب القوات البريطانيه المقاتلة التى اتخذت مصر قاعدة لتموينها · ووجدت الطبقة الوسطى المصرية فرصتها لتوسيع نشاطها الصناعى والتجارى لمواجهة حاجات السوق المتزايدة ، دون منافسة كبيرة من الخارج · ولا شك أنها وجدت فى ظروف الحرب عاملا مساعدا لها فى توسيع نشاطها · وكان من أهم هذه الظروف تصفية أعمال بعض الرأسماليين الأجانب من « رعايا الاعداء » ، وتضخم البطالة بين العمال الأجانب والوطنيين واستعدادهم لقبول العمل بأجور منخفضة نسبيا رغم الارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة ·

واذا كانت الشهور المبكرة من الحرب لم تشهد نشاط الطبقة الوسطى المصرية بصورة واضحة فان السنوات الثلاثة الرئيسية من الحرب (١٩١٦ – ١٩١٨) كانت سنوات رواج ونشاط كبير بالنسبة لهذه الطبقة فقد اتجه الجانب الأكبر من نشاطها – بالضرورة – نحو انتاج السلع الاستهلاكية التى عوقت الحرب استيرادها أو التى فرضت ظروف الحرب واحتياجات تموين القوات البريطانية المقاتلة التوسع فى انتاجها مثل السلع الغذائية والملبوسات والأثاث ومواد البناء وغيرها ·

ففى مجال الصناعات الغذائية – مثلا – لقيت منتجات السكر والكحول رواجا كبيرا وطلبا متزايدا فى الاسواق الداخلية والخارجية وقد أدى ذلك الى التوسع فى الانتاج الى

أن بلغ ١٠٠ ألف طن عام ١٩١٧ كما قامت شركة السسكر بتوسيع ورش الاشغال التابعة لها « فأصبحت فيما يختص بمعدات الصناعة وآلاتها مستقلة بعض الاستقلال عن المصانع الأجنبية ، وهى من هذا الوجه تؤدى الى القطر خدمة جميلة بتكوين صناع وطنيين ماهرين فى جميع الحرف والصناعات » (ص ١٧٧ تقرير لجنة التجارة والصناعة) · وظهرت صناعات غذائية جديدة مثل صناعة النشا الذى توفرت لها الخامات المحلية ، ومثل صناعة العلف المسكر للحيوان الذى أنتجته شركة كوتسكا وكان يورد جميع انتاجه للجيش البريطانى لأطعام الخيول والبغال (ص ١٩٨ لجنة التجارة والصناعة) وحدث توسع ملموس فى صناعة تكرير الكونياك والروم ونشطت تجارته مع بريطانيا على أثر امتناع فرنسا عن تصدير هذه الأنواع بكميات كافية ·

وفى مجال صناعة الغزل والنسيج والملبوسات ، رفعت شركة الغزل الأهلية بالاسكندرية انتاجها بما يتراوح بين ١٥ ـ ٢٠ فى المائة لمواجهة احتياجات السوق المحلية التى سعت الى كسبه · وقد تأثرت العمالة فى الشركة تأثرا واضحا بظروف الحرب اذ اضطرت رؤساء عمالها من الأوروبيين الى مغادرة البلاد فسنحت لها فرصة بأن تسبر كفاءة العمال الوطنيين حيث أحلتهم محل أولئك الرؤساء فتثبتت مع السرور أن بعضهم قد برهن على اقتدارهم فى مزاولة ماعهد اليهم من الأشغال (ص ١٧٥ من تقرير التجارة والصناعة) ·

وتعتبر صناعة الملبوسات من الصناعات التى كانت من نتاج الحرب العالمية الأولى · فقد أنشىء « مصنع الملابس

للمستر كوميتون وشركائه ، بعد نشوب الحرب مباشرة لمواجهة احتياجات الجيش البريطانى ، وكان المصنع فى أول الأمر قاصرا على ورشة صغيرة تستخدم نحو مائة عامل ولكنه لم يلبث أن توسع فى استخدام الآلات الكهربائية وزاد عدد عماله الى ٤٥٠ عاملا ، وبلغ انتاجه عام ١٩١٧ ٢٠٠٠ بدلة أسبوعيا ، واتجهت أسواقه فى التوسع نحو البلقان فضلا عن السوق المحلية ٠

وارتباطا بصناعة الملبوسات أيضا ، حدث توسع كبير فى صناعة الجلود والأحذية وشرعت المحلات التجارية الكبرى فى انشاء ورش ومصانع لتزويدها بالمصنوعات الجلدية على اختلافها ٠

وتوسعت صناعة الأثاث توسعا كبيرا نتيجة لظروف الحرب ٠ فقد هبط وارد الأثاث من الخارج من١١٨ألف جنيه فى ١٩١٣ الى ٢٠ ألف جنيه فى ١٩١٥ ، وكانت هذه فرصة ذهبية للتوسع الداخلى فى هذه الصناعة وزيادة عدد العاملين بها ٠ فقد ظهرت نتائج هذا التوسع فى المعرض الصناعى الذى أقيم فى الأسكندرية عام ١٩١٦ ٠

وواكب هذا النشاط الصناعى نشاطا ماليا وتجاريا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لنمو الرأسمالية التجارية المصرية فى هذه الفترة ٠ وكان طلعت حرب فى مقدمة الدعاة الى انشاء بنك مصرى برءوس أموال مصرية وتمكن من طرح فكرته فى مؤتمر ١٩١١ ثم أصدر كتابا عام ١٩١٣ بعنوان « علاج مصر الاقتصادى وانشاء بنك للمصريين » أحدث صدى

قويا بين الرأسماليين الوطنيين . وتبلورت جهود الرأسمالية التجارية فى مارس ١٩١٦ عن تأليف لجنة التجارة والصناعة التى حددت مهمتها « فى الوقوف على مبلغ تأثير الحرب الحاضرة فى صناعة البلاد وتجارتها والنظر فى التدابير التى تؤدى الى ايجاد أسواق جديدة لتصريف الحاصلات المصرية أو الى استبدال الأصناف التى انقطع ورودها بغيرها من الاصناف المصنوعة فى الديار المصرية أو التى ترد من البلاد المسموح بالتعامل معها» وتعتبر توصيات هذه اللجنة ـ فى الواقع ـ خطة متكاملة لدعم مكانة الرأسمالية المصرية واقرار وجودها على خريطة القوى الاجتماعية فى البلاد .

هذا وقد سرت روح التنظيم فى صفوف الرأسماليين التجاريين والصناعيين المصريين فى هذه الفترة فترددت الدعوة الى تشكيل نقابات لهم فى مجال التجارة والصناعة ، وعبرت لجنة التجارة والصناعة فى تقريرها عن هذه الدعوة فقالت :

اذا كان بالبلاد غرف تجارية تشتغل بالمصالح الخاصة للأمم التى تمثلها فليس ثم غرف تجارية مصرية محطة مؤلفة من أشخاص يزاولون التجارة فى مصر بصرف النظر عن جنسيتهم وتابعيتهم ليصرفوا اهتمامهم الى جميع المسائل التى لها مساس بالتجارة المصرية الداخلية والخارجية (صفحة ٢٥ من التقرير) . كما طالبت اللجنة بانشاء نقابات صناعية خاصة للصناعات الصغيرة ودعت الى تنظيم صوف الرأسماليين الصناعيين فى غرف صناعية .